

ورشة العمل الثانية لمشروع "اللاجئون=شركاء"

"التحديات والفرص: وصول اللاجئين السوريين إلى سوق العمل"

بيروت، لبنان
21 أيلول، 2021

البيان الختامي

نظّم مشروع "اللاجئون=شركاء" ورشته الثانية ضمن سلسلة ورشات عمل تحت عنوان "نحو سياسة جديدة لتعزيز حصول اللاجئين السوريين على وضع قانوني في لبنان"، يوم الثلاثاء 21 أيلول/سبتمبر، 2021.

تهدف هذه الورش إلى معالجة التحديات القانونية والبنوية التي تحول دون حصول اللاجئين على الوضع القانوني في لبنان والأسباب التي تعيق ذلك، من خلال تقييم تأثير التطورات الأخيرة على المجتمعات الضعيفة، ولا سيما مجتمع اللاجئين السوريين، والبحث في الأساليب المبتكرة الرئيسية للمساعدة في إنشاء إطار اجتماعي اقتصادي شامل.

تناولت مداخلات الحضور خلال هذه الورشة، بشكل أساسي، آثار عدم التمييز بين مفهوم اللاجئين والمهاجر والنازح، وانعكاس ذلك على تعامل الحكومة اللبنانية مع السوريين على أنهم "نازحون" بهدف التخلي عن مسؤولياتها تجاههم، وخضوع المنظمات الدولية لسياسة الحكومات المضيفة لجهة التعامل مع اللاجئين.

كما جرى الحديث عن تأثير الأزمة الاقتصادية الحالية في لبنان على سبل عيش المجتمعات الضعيفة، بما فيها مجتمعات اللبنانيين والمهاجرين واللاجئين والعمال الأجانب، وتم التركيز بشكل أساسي على ضرورة اشتراك المجتمع المضيف مع مجتمعات اللاجئين في بناء الاقتصاد، وسبل وصول اللاجئين إلى سوق العمل، كما تطرق الحوار إلى أهمية استثمار وجودهم بوصفه "استثمار لرأس المال البشري"، والأسباب التي تخولهم أن يكونوا فاعلين ومنتجين ضمن عجلة الاقتصاد.

امتد النقاش ضمن الورشة إلى ضرورة انخراط اللاجئين السوريين بالعمل الرقمي والمؤشرات التي تسمح أو تعيق ذلك الأمر، ودور المنظمات الدولية والتدخلات الإنسانية في استخدام المساعدات الدولية كأداة ضغط للتأثير على السياسات العامة.

غياب التشريع في مجال التعامل مع اللاجئين

تحدّث المجتمعون حول فكرة الالتباس القانوني الحاصل في تعامل الحكومة اللبنانية مع السوريين المقيمين في لبنان بين اعتبارهم نازحين أم لاجئين، وذلك للتهرب من مسؤولياتها تجاههم، علماً أن الحكومة تحمل عدة مسؤوليات تجاه النازحين أيضاً. وما يزيد المشكلة تعقيداً هي ظاهرة ازدياد حالات لجوء عشرات الملايين من الأشخاص، خلال العقد الأخير، بسبب الأزمات الإنسانية والمناخية، والتي خلقت صعوبة لدى المجتمع الدولي في تحديد نوعية الاستجابة بكونها مساعدات إنسانية فقط، بدلاً من البحث عن حلول مستدامة.

فبحسب الإحصائيات، وصل عدد النازحين واللاجئين في العالم إلى 82 مليون شخص، هاجر 67% منهم من خمس دول فقط، وكانت النسبة الأكبر من سوريا، وعلى الرغم من أن تركيا تستضيف حوالي أربعة ملايين لاجئ على أراضيها، إلا أن لبنان استقبل أكبر عدد من اللاجئين قياساً بمساحته وعدد سكانه.

واعتمدت سياسة الحكومة اللبنانية في التعامل مع اللاجئين مبدأين: الأول، عدم حصول اللاجئين على إقامة قانونية وأوراق ثبوتية، والثاني، حرمانه من التعليم والعمل وإبقائه تحت رحمة نظام الكفالة.

وفي هذا السياق أشار د. كريم المفتي، وهو أستاذ العلاقات الدولية والقانون وباحث مختص في مجال حقوق الإنسان، إلى أن الحكومة اللبنانية تغلق أسواق العمل أمام السوريين، وتتخذ إجراءات تمييزية ضدهم، مثل منع التجول، وتحوّل نظام الكفالة إلى نظام اختلاس، بعدما أضافت النازحين واللاجئين إلى سياسة الكفالة رغم معارضة ناشطي حقوق الإنسان لكل هذه الإجراءات.

وتحدث المفتي عن ظاهرة "لاجئ المناخ" والتي نشطت مؤخراً بسبب تغير ظروف الطقس والاحتباس الحراري، والتي أصبحت تشكل تهديداً للإنسانية. وبحسب التوقعات، يمكن أن يصل عدد النازحين أو المشردين عام 2050 إلى 1.5 مليار شخص.

من جانب آخر، ركز المفتي خلال مداخلة على "إعلان نيويورك" لعام 2016، والذي نص على الجمع بين اللاجئين والمهاجرين كمجموعة واحدة يحميها القانون، وحثّ الدول الموقعة على الإعلان على الاعتماد أكثر على الذات في تأمين سبل العيش لهؤلاء، وفتح أسواق العمل أمام اللاجئين والمهاجرين بعيداً عن المساعدات الإنسانية لتصبح الأخيرة بعدها الأدنى، وضمان حصول الأطفال على التعليم.

وبالحديث عن الفرق بين المهاجر واللاجئ، تختلف أسباب وطريقة قدوم اللاجئين إلى البلاد عن المهاجر، حيث يستمر المهاجر بالتمتع بجنسيته ومختلف حقوقه. أما اللاجئ فهو بحاجة لحماية الدولة التي يصل إليها هارباً من ويلات الحرب أو الاضطهاد السياسي، ويكون تحت حماية المعاهدات الدولية مثل "معاهدة جنيف عام 1951".

وأشار المفتي إلى كون لبنان من الدول التي وقعت على "إعلان نيويورك"، لكنها تتعامل مع الوجود السوري بعكس ما يوصي به الإعلان تماماً، فهي تغلق أسواق العمل أمام اللاجئين والمهاجرين، وتتخذ إجراءات تمييزية ضدهم، ولا يتم تضمينهم ضمن خانة الحلول المستدامة والأهداف الاستراتيجية الخاصة بالأمم المتحدة بحسب قوله.

ودعا المفتي في ختام مداخلته إلى ضرورة الفصل بين مفهوم النازح واللاجئ والمهاجر، ووضع نظام خاص يؤمن حق كل منهم في العمل والتعليم، ومختلف الشؤون الحياتية، وإعادة النظر بقانون العمل اللبناني ليتم وضع خطط اقتصادية تتناسب مع الوضع الحالي للبلاد، والغاء نظام الكفالة، وفتح باب الشراكة الحقيقية بين مختلف الجنسيات الموجودة في لبنان، للوصول إلى نمو مستدام للبلاد.

الأوضاع الاقتصادية الصعبة للاجئين

فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية الخاصة باللاجئين، وفقاً لبيانات طرحتها كامبلا جليبر، وهي منسقة بين الوكالات لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ضمن خطة الاستجابة للأزمة في لبنان (LCRP)، يشير تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان (VASyR) والذي نشرته المفوضية، إلى أن الأزمة الاقتصادية والظروف الخاصة بانتشار وباء كورونا دفعتا بمعظم اللاجئين تقريباً إلى ما دون سلة الإنفاق الدنيا، أي أصبحت نفقاتهم بالحد الأدنى وبالكاد تبقوهم قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وأشارت إلى أن المصدر الأساسي للدخل لدى اللاجئين يعتمد على المساعدات النقدية من المنظمات الإنسانية، يليها الديون، وأخيراً العمل. وعلى الرغم من أن 66% من الأسر السورية التي تمت مقابلتها يمتلك أحد أفرادها عملاً، مقارنة بـ 52% في العام الماضي، إلا أنه لا توجد زيادة حقيقية في دخل الأسرة نتيجة عمل الأفراد الإضافيين.

وعلى الرغم من المؤشرات التي تبين انخفاض نسبة البطالة بين اللاجئين السوريين، فإن التفسير المنطقي لذلك هو أنهم يُجبرون على القبول بأجر منخفض مقابل عمل غير لائق في كثير من الأحيان، في ظل الوضع المتدهور في البلاد.

وفيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية للاجئين في لبنان، بحسب ما ذكرت جليبر، فهي مشتركة بين الحكومة اللبنانية والمجتمع الدولي الذي يمول ويدعم تنفيذ هذه الخطة، ولكن حال تدهور الظروف في لبنان دون تطبيقها بالشكل الأمثل. وتحولت الحلول والتطلعات التي تقوم بها خطة الاستجابة من طويلة الأمد إلى حلول مباشرة قصيرة الأمد، وأصبح التوجه لدعم الاقتصاد المحلي وأنشطة النقد مقابل العمل، بدلاً من التوسع في الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة.

تجدر الإشارة إلى أن أكثر المجالات التي يعمل بها السوريون هي الزراعة والبناء والتنظيف، حيث يسمح لهم بالعمل، إلى جانب نسبة كبيرة من السوريين الذين يعملون في السوق غير النظامية. وفي عام 2019 اتخذت وزارة العمل إجراءً سياسياً ضد اليد العاملة الأجنبية غير القانونية، وفُرض على السوريين العاملين في لبنان الحصول على تصاريح عمل للوظائف في القطاعات المعتمدة، ولكن حالت استقالة الحكومة وقتها دون تطبيق ذلك، بالمقابل استمرت المنظمات الدولية بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبناء مصادر مستدامة للدخل.

وبالانتقال إلى عام 2020، وبعد الاتفاق بين منظمة العمل الدولية وشركاء آخرين من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل، تم العمل على وضع سياسات وشروط مناسبة لحصول اللاجئين على عمل لائق،

مع دعم وصول النساء إلى سوق العمل أيضاً، والتركيز على قطاعات البنية التحتية والخدمات البيئية والتنمية الاقتصادية.

اختتمت جليبر حديثها بالتأكيد على استمرار التحديات في سوق العمل ومشاركة السوريين فيه، حيث يواصل المعنيون بسبل العيش جهودهم لضخ الموارد اللازمة لضمان وجود مصادر دخل مستدامة للاجئين واللبنانيين المستضعفين، مع التركيز على ضرورة التعاون مع الحكومة لتحقيق التوازن في أجور العاملين في ظلّ سعر الصرف المتقلب.

انهيار الاقتصاد اللبناني ومعالجة قضية اللجوء

كان انهيار الاقتصاد اللبناني نقطة البداية التي انطلق منها ربيع نصر، وهو باحث اقتصادي ومشارك في تأسيس المركز السوري لبحوث السياسات، حيث تحدث عن السياسات التي أتبعها الحكومة اللبنانية بالاعتماد على القروض ومدخرات الأفراد، ونهب المال العام اللبناني والإنفاق الممول من المصارف الخاصة مقابل الفوائد العالية، حيث شكّلت كل تلك السياسات سبباً رئيساً لانهيار الاقتصادي، بعيداً من الأزمة السورية وتأثيرات أزمة اللجوء، مشيراً إلى الارتباط الوثيق بين حل أزمة اللاجئين والأوضاع الاقتصادية التي يعيشها لبنان، حيث لا يمكن الحديث عن حل لتدهور وضع اللاجئين من دون الحديث عن حلول للاقتصاد اللبناني.

ولفت نصر إلى عدم وجود إحصائيات كافية يمكن الرجوع إليها لدراسة وضع اللاجئين، فوفقاً لآخر إحصاء لأرقام مسح قوى العمل ظهر أن هناك 4.8 مليون مقيم في لبنان، منهم 974 ألف سوري وفلسطيني وجنسيات أخرى. وإذا أضفنا إليهم أعداد المقيمين في المخيمات، فإن العدد الكلي لا يتجاوز 5.1 مليون، في حين ما زالت المنظمات الدولية تبالغ بأعداد اللاجئين وتستخدم أرقام تصل إلى 6.8 مليون شخص في لبنان.

بالانتقال إلى طريقة معالجة قضية اللاجئين، تحدث نصر حول امكانية معاملتهم بوصفهم عبئاً على الاقتصاد، أو امكانية الاستفادة منهم ليشكلوا ثروة حقيقية وجزءاً أساسياً من الاقتصاد الوطني. ولكن تقوم الاستراتيجية التي تتبعها الحكومة اللبنانية على التعامل مع اللاجئين باعتبارهم خطراً أمنياً على الوضع في لبنان. لذلك، يوجد تدخل مباشر وصريح من القوى الأمنية بشؤون حياتهم، بالمقابل، ألزمت الحكومة اللبنانية المنظمات الدولية والمجتمع المدني بالتدخل في الوضع الإنساني وتقديم المساعدات.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومة اللبنانية بالتضييق على السوريين وتمنعهم من المشاركة في مختلف الأعمال، في ظل مفارقة اتضح من خلال إحصائية أجراها المركز السوري لبحوث السياسات، والتي أظهرت أن المصدر الرئيسي لدخل اللاجئين السوريين هو العمل وليس المساعدات، كما أشارت كامبلا جليبر، في حين أن الدخل الرئيسي لـ 24% من الأسر اللبنانية هو، في المرتبة الأولى، الافتراض، وفي المرتبة الثانية التحويلات الخارجية.

وأدى هذا التضييق الأمني إلى التقليل من إمكانية مساهمة السوريين في الاقتصاد اللبناني، سواءً أكانوا مستثمرين، عمالاً، خبراء، أو تقنيين، ما أدى إلى هجرة عدد كبير من الكفاءات الموجودة والتي كان من الممكن أن تدعم السوق اللبناني، وتفيده بشكل كبير لعدة أسباب: السبب الأساسي ديموغرافي، فالقطاعات التي

يعمل بها السوريون بحاجة لقوى عاملة شابة، وتحولت الديموغرافيا اللبنانية، مع حالات الهجرة، إلى مجتمع غير فتي. والسبب الثاني، هو أن السوريين يعملون في قطاعات مثل الزراعة، والصناعة، وتجارة التجزئة، والخدمات الشخصية، ولبنان اليوم بأمس الحاجة إلى هذه القطاعات في ظل تدهور القطاع السياحي والمصري مع انهيار الاقتصاد اللبناني.

بالإضافة إلى أن عمل السوريين خلال فترات الهجرة السابقة لم يكن مصدر خلافات على الصعيد الاجتماعي بين أبناء البلدين، وبالتالي هناك إمكانية كبيرة للتعاون بين الطرفين.

وحذر نصر من وجود فجوة كبيرة في العلاقة بين مجتمع اللاجئين ومنظمات المجتمع المدني، حيث تعمل معظم المنظمات ووكالات الأمم المتحدة بطريقة نخبوية لتوزيع المساعدات، من دون مشاركة حقيقية وتحديد الأولويات ومن دون وجود حلول مشتركة مع اللاجئين، أو تحويل هذه المساعدات إلى مشاريع تنموية، لافتاً إلى أن المنظمات الدولية والإنسانية تخضع عموماً لسياسات دول اللجوء، مفسراً ذلك بأن هذه المنظمات تتجنب أي نزاع مع تلك الحكومات.

واختتم نصر مداخلته بالحديث عن مستقبل الاقتصاد اللبناني وأهمية استثمار رأس المال البشري السوري كحل من الحلول الأساسية، ويترتب على ذلك تأسيس علاقة اجتماعية طبيعية وأولويات تنموية تستفيد من التدهور الحاصل لإعادة بناء علاقة صحية بين المجتمعين اللاجئين والمضيف، وقد تكون المطالبة بتحسين ظروف العمل بالنسبة لليد العاملة اللبنانية والسورية هي المدخل لذلك.

كما اعتبر أن الاقتصاد اللبناني أصبح تنافسياً بالنسبة للدول المجاورة بعد الانخفاض الكبير بالأسعار، ولكن هناك حاجة إلى سياسات تدعم القطاعات المنتجة، وتستفيد من تجربة الدول المجاورة مثل الأردن وتركيا التي استثمرت الطاقات السورية البشرية في تحسين واقع اقتصادها.

حاجة اللاجئين للاقتصاد الرقمي وإمكانية مشاركتهم به

تطرقت وطفة نجدي، منسقة البرامج والسياسات في معهد عصام فارس للشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، في مداخلتها إلى أن الأزمات الاقتصادية المتعاقبة على لبنان جعلت الناس يتوجهون نحو مجموعة من الاستجابات الجديدة، وفي مقدمتها الاقتصاد الرقمي، الذي يمكن أن يوفر للشباب المهرة العاطلين عن العمل إمكانيات جديدة، مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الشمول الاقتصادي والمساهمة في توليد الدخل وسط انهيار العملة المحلية، بحسب قولها.

ومن المعروف أن الاقتصاد الرقمي يمكن أن يشكل أداة لتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية ومساراً سريعاً للاجئين والسكان المهمشين للوصول إلى سوق العمل وتحقيق الاعتماد على الذات. ومع ذلك، من المهم فهم التحديات والقيود المرتبطة به التي يمكن أن تحد من جدواها.

فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات، وفق ما ذكرت نجدي، إلى أن لدى 80% إلى 90% من السكان في لبنان إمكانية الوصول إلى الإنترنت، ولكن يختلف هذا الوصول بين المناطق الريفية والحضرية ومخيمات اللاجئين حيث تكون البنية التحتية غير مناسبة وتغطية الإنترنت ضعيفة. كما يمثل الانقطاع المتكرر للكهرباء

تحديات إضافية للشباب الذين يحاولون الوصول إلى فرص العمل الرقمية، مشيرةً إلى أنه ما زال من غير الواضح ما إذا كان يُسمح للاجئين السوريين بالعمل كمستقلين بشكل قانوني في لبنان، رغم أن عملهم مع صاحب عمل خارج لبنان يعني أنهم غير منافسين بشكل مباشر للقوى العاملة اللبنانية.

وبالنسبة إلى المخاطر التي يتعرض لها اللاجئون السوريون في العمل الرقمي، ذكرت نجدي أن اللاجئين في لبنان مستبعبدين من النظام المصرفي، وبالتالي فإن عملهم المستقل عبر الإنترنت قد يتم بشكل غير رسمي، مما يزيد من المخاطر المحتملة المتعلقة بظروف العمل بسبب القيود المصرفية المفروضة على السحب بالعملة الأجنبية.

وقبل أن تختم، نوّهت نجدي إلى نقطة هامة وهي تراجع المعرفة والتعليم لدى نسبة كبيرة من اللاجئين، ما يجعل فرصهم ضئيلة في الوصول إلى الأعمال التي تتطلب إتقان اللغات الأجنبية والمعرفة التكنولوجية لتأمين الوظائف المستقلة عبر الإنترنت. وتشير التوقعات الحالية، فيما يخص السنوات المقبلة، إلى انخفاض معدّل التحاق الأطفال اللاجئين بالمدارس نتيجة انخفاض قيمة العملة اللبنانية وانخفاض قدرة العائلات على الاستثمار في التعليم.

واختتمت نجدي مداخلتها بالتأكيد على أن لكل هذه التفاوتات تأثيرات شديدة على الاقتصاد الرقمي ليصبح مصدراً للإغاثة الإنسانية والتنمية الاقتصادية، رغم أن الأزمات المتلاحقة في لبنان ولدت الحاجة إلى الاقتصاد الرقمي وضرورة الاستثمار به وخاصة للفئات الضعيفة في المجتمع.

الدروس المستفادة

تساءل الدكتور فؤاد فؤاد في مداخلتها عن إمكانية وجود تمثيل للاجئين السوريين في لبنان، ليأتي الرد من قبل ربيع نصر بأنه لا يمكن أن يكون هناك تمثيل في ظل خوف السوريين، وتعرضهم للقمع الأمني المستمر في دول اللجوء، فالمساحة المفتوحة هي الشرط الأساسي للمشاركة والتعبير، وبالنسبة للحالة السورية لا يمكن القول أنّ المنظمات الحالية تمثل أولويات مجتمعات اللجوء أو أنها مندمجة معه فعلياً ليتم تشكيل تمثيل نقابي أو سياسي داعم.

وتحدّث نصر عن نقطة هامة وهي أن تقوقع العلاقات الاجتماعية في ظل الأزمات يحوّلها إلى علاقات تقليدية، فلقد بدأ المجتمع السوري يعتمد على العلاقات العائلية والمناطقية، وكذلك الأمر بالنسبة للمجتمع اللبناني في ظل الأزمة الحالية، على خلاف ما كان سابقاً.

وفي ختام الورشة، أكد الحاضرون على أن الوضع القانوني مسألة في غاية الأهمية في حال تحدثنا عن أي اندماج مستقبلي، مع ضرورة الاستعانة بالمنظمات الدولية للضغط على الحكومة اللبنانية في تسهيل إصدار إقامات اللاجئين، وربط المساعدات الدولية بوصولهم إلى الوضع القانوني، والرؤية الاستراتيجية التي تدعو إلى انخراط أكثر للاجئين في العملية الاقتصادية، للخروج من الأزمة بما ينعكس بشكل إيجابي على الطرفين، والاستفادة من الاقتصاد الرقمي الذي يعتبر حاجة ضرورية للجميع.